خلفيات موقفي "صالح بن ويوسف" و"الحبيب بورقيبة" من الثورة الجزائرية

د/ دكاني نجيب
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

هناك العديد من الكتابات التاريخية التي تناولت الخلاف بين "صالح بن يوسف" و"الحبيب بورقيبة" وهم على التوالي الأمين العام للحزب الدستوري الجديد ورئيس الحزب، مع تعدد نقاط الخلاف بين الرجلين سواء إيديولوجيا أو حول قضايا مفاوضات الحكم الذاتي لتونس مع فرنسا، وكذلك قضية تسليم سلاح المقاومة التونسية كشرط أساسي وضعته هذه الأخيرة للوصول إلى اتفاق بين الطرفين ليأتي موقف الرجلين اتجاه الثورة الجزائرية بعد اندلاعها في 1 نوفمبر 1954، والذي سوف نحاول توضيحه وإبراز خلفياته من خلال هذا المقال، مع الإشارة أن كل نقاط الخلاف بين الرجلين مترابطة ولا يمكن الفصل بينها.

البداية جاءت مع إعلان السلطات الفرنسية لإمكانية منح الحكم الذاتي لتونس تحت ضغط الظروف الإقليمية ونقصد بها المقاومة المسلّحة في المغرب واحتمال انفجار الوضع في الجزائر، مع استمرار نشاط المقاومة في تونس، فعمدت السلطات الاستعمارية إلى سياسية

"فرق تسد" وبعبارة أحد زعماء المقاومة التونسية، "طاهر لسود "عزل الجناحين عن القلب"، بمعنى عزل تونس والمغرب عن الجزائر [1].

أما دوليا فهناك هزيمة فرنسا في الفيتنام (الهند الصينية) وتحديدا في معركة "ديان بيان فو" في 7 ماي 1954، على يد جبهة استقلال الفيتنام – الفين منه Viet minh- بزعامة "هوشي منه"، وقيادة الجنرال "جياب" إثر معركة دامت 57 يوما كان وقعها وصدمتها كبيرة على فرنسا عجّلت بسقوط حكومة "جوزيف لاينال Joseph Laniel" يوم 12 جوان 1954م، "وتولي بيار منديس فرانس Pierre Mandés France" رئاسة الحكومة في 17 جوان 1954[2]، حيث سعى هذا الأخير للتخلص من مشكل الهند الصينية بالإمضاء على اتفاقيات "جنيف" في 20 جويلية 1954 [3].

بالعودة إلى مفاوضات الحكم الذاتي فقد راهنت فرنسا وخطّطت بأنّها سوف تكون مع "الحبيب بورقيبة" وليس غيره، والسؤال المطروح

---

[1] عمار السوفي: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، جذوره وتداعياته من ثامر إلى شاريطي، مطبعة ر، د، م، ل، تونس 2006، ص 63.

[2] "البصائر"، العدد 275، ليوم 18 جوان 1954م.

[3] نصّت المعاهدة على اعتراف فرنسا باستقلال كل من "الفيتنام" "اللاووس" و"كمبوديا"، إثر ثورة مسلّحة دامت أكثر من 7 سنوات (46- 54) خسرت فيها فرنسا 92 ألف قتيل منهم 30 ألف من افريقيا خصوصا جزائريون، و 28 ألف أسير منهم 8 ألاف افريقيا و114 ألف منهم جريحا منهم 21 ألف افريقيا، كما كلّفت خسائر قدّرت بثلاث مليار فرنك. أنظر "البصائر" العدد 281 ليوم 30 جويلية 1954.

لماذا هذا الاختيار؟ الجواب أنّ هذا الأخير يمثل رأس الطبقة السياسية الجديدة التي اعتلت الواجهة السياسية والتي تتقاسمه مبادئه وأفكاره، إنها تمثل جيلا تلقى تعليما عصريا فرنسيا في إطار ايديولوجية الجمهورية الفرنسية الرابعة، وترسّخت في الجامعات الفرنسية وهي مستعدة للإبقاء على هذا النظام الاستعماري الذي مكنّها من الرقي الاجتماعي [1].

أخطر من هذا، فهذا التكوين والتوجيه بدأ في المدارس الابتدائية ثم الثانوي ثم الجامعي، ففي حوار له مع الكاتب الفرنسي "جون لا كوتور Jean LACOUTURE حول أهم شخص أثر فيه جاء جواب "بورقيبة" إنه السيد "كولييز "Colliéres" أستاذ اللّغة الفرنسية في مدرسة الصدّيقية"... هذا السيد الطيب لم يدرك أنه يملك داخل قسمه حظ فرنسا في إفريقيا، وربما بفضل طيبته ومرونته سيتمكن من إنقاذها..." [2].

كما ساهمت الصحف الفرنسية في الدعاية له وتلميع صورته وإجراء حوارات معه وإبرازه في صورة الزعيم المعتدل والأمثل الذي تتوافق رؤياه مع مصالح فرنسا، وكلّما سُئل عن أعمال العنف التي

---

[1] Pierre VERMEREN ; La formation des élites marocaines et tunisiennes des nationalistes aux islamistes 1920/2000, la Découverte, France, 2002, p. 225.

[2] Jean LACOUTURE ; Cinq hommes et la France, éditions du Seuil, Paris, 1961, P 177,

تشهدها تونس فكان يجيب بأن الحزب الدستوري الجديد برئ منها، وهذا حتى قبل مجيء "منديس فرانس". [1]

ليس هناك أدنى شك في أن إعلان قرطاج بمنح الحكم الذاتي لتونس في 31 جويلية 1954، يأتي في سياق التعهد الذي قطعه "بيار منديس فرانس" في إجابته على سؤال البرلماني السنغالي الفرنسي "ليوبولد سيدار سنغور Léopold Sedar Senghor" حول مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى المصير الذي ينتظر إفريقيا، فكان جوابه في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي مباشرة بعد توليه منصب رئيس الحكومة قائلا: "سوف نتفاوض مع الوطنيين الصادقين الأوفياء وأن فرنسا الغد هي ما سوف تصبح عليه افريقيا الفرنسية" [2].

إن عبارة المواطنين الأوفياء سوف تزرع الشك في العقول، وتؤدي إلى ازدواجية خطيرة بين فئات الشعب التونسي، فهل يمكن اعتبار هؤلاء الأوفياء لفرنسا، هم خونة بلدهم تونس، ألم تساهم هذه العبارة في الصراع والمواجهة العنيفة بين المحافظين والعصريين، بين الزيتونيين والصدّقيين –نسبة إلى المدرسية الصدّيقية الفرنسية في

[1] Said MESTIRI ; Moncef MESTIRI, aux sources du déstour, Sud éditions, Tunis, 2011, p, 277.
[2] Mohamed Bachir HALAYEM, Hédi M'HENNI ; La Tunisie et le monde une nouvelle histoire se construit 1954-2006, Orbis éditeurs, Tunis, 2006, pp, 22, 23.

تونس- وبين زعيمي الحركة الوطنية "الحبيب بورقيبة" و"صالح بن يوسف".

فما هو موقف كل من "لحبيب بورقيبة" و"صالح بن يوسف" من الحكم الذاتي؟

بالنسبة "لبورقيبة" نقلت جريدة فرانس "تيرور France Terreur" تصريحا له يوم 31 جويلية 1954 م قائلا: "إن إعلان قرطاج" له معنى كبير حيث تلتقي فيه مصلحة فرنسا ومصلحة تونس بصورة رائعة". كما صرّح لوكالات الأنباء الفرنسية A.F.P: "إن إعلان "منديس فرانس" يعتبر خطورة هامة في طريق السيادة التونسية التّامة، وإن الشيء الأمثل يبقى الاستقلال التام، والوصول إليه لن يكون بالكفاح بين الشعب التونسي وفرنسا، بل بالتفاوض وتقريب وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية في إطار الثقة المتبادلة والصداقة الجديدة... وسوف يظهر جلّيا للجميع بأن التاريخ عبارة عن حركة أما الصداقة الفرنسية التونسية فهي دائمة" [1].

أما صالح بن "يوسف" فقد صرّح في ندوة صحفية في "جنيف" قائلا: "لقد حان الوقت لرفع كل التباس، على فرنسا وعلى كل البلدان التي وضعت الثّقة في السيد "بيار منديس فرانس" بأن تدرك

[1] عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس 1881- 1956؛ مركز النشر الجامعي، تونس، 2005. ص 539.

بأن الشعب التونسي لن يقبل بحكم ذاتي شكلي والذي يغلق الباب على الاستقلال التام لتونس... إن العالم بأسره شاهد على الإدارة الحسنة للشعب التونسي لكن ذلك لا يعني الاستسلام، وإذا لم تفي فرنسا بوعودها كما يُظهره منعرج المفاوضات فعليها أن تتحمّل لوحدها المسؤولية أمام العالم، والعواقب الوخيمة التي سوف تنجر عن هذا الانقلاب" [1].

كما صرّح قائلا: "إنّه لا يحب كثيرا كلمة استقلال داخلي ويفضل استعمال كلمة حكم ذاتي Home Rule" لأنّها تعطي السيادة الوطنية شكلا أوسع، وأنّها سوف تكون مرحلة انتقالية عن طريق تحقيق الاستقلال التام الذي كان وما زال دائما الهدف الأسمى لحزبنا، إن سرعة الإنجاز هي الشاهد على حسن نوايا فرنسا، فعدد المتربصين بهذه المفاوضات ليس بالقليل ونخشى أن تفشل مثلما فشلت من قبل" [2].

أما ثاني نقطة خلاف بين الرجلين فهي قضية تسليم سلاح المقاومين التونسيين واستسلامهم كشرط أساسي وضعته فرنسا لمواصلة مفاوضات الحكم الذاتي، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالثورة الجزائرية، مباشرة مع بداية أول اللقاءات بين الطرفين في باريس يوم 18 أوت 1954، توقفت في اليوم الموالي أي 19 أوت بانسحاب

[1] Alger Républicain, Mardi, 4 Janvier 1955.

[2] منصف الشابي؛ صالح بن يوسف، حياة كفاح، دار النقوش العربية، تونس، 2007، ص 152.

الوفد الفرنسي، وحجّته في ذلك رفض التفاوض في الوقت الذي تتلقى فيه القوات الفرنسية ضربات المقاومة التونسية في مختلف المناطق، ولتجاوز تلك العقبة، تم لقاء سري بين "بيار منديس فرانس" و"الحبيب بورقيبة" في منزل الصحفي شارل قامبو "Charles Gombault" انتهى بوصول الطرفان إلى اتفاق، تضمن توجيه "بورقيبة" نداءً للمقاومين بوضع السلاح، وتسليمه للجان مشتركة تونسية فرنسية مقابل حصول هؤلاء على "صك أمان" ممضي من المقيم العام" [1].

وفي هذا اللّقاء كشف "بيار منداس فرانس" "لبورقيبة" عن مشروعه قائلا له: "إنّنا مستعدّون على جعل تونس ميدانا لتجربة رائدة للخروج من الاستعمار بطرق سلمية، سواء في مجال المؤسسات أو المساعدات المالية، وسوف نكون إلى جانبكم في إمكانية تحقيق التحرّر في إطار التعاون، ولذلك عليك البقاء في المقدمة في خطة نسعى من ورائها إلى إدماج المغرب والبلدان الإفريقية في مشروع فيدرالي واسع" [2].

وبالعودة إلى قضية تسليم سلاح المقاومة صرّح بورقيبة لجريدة "Le petit matin" يوم 21 نوفمبر 1954م قائلا: "من واجب كل تونسي أن يلقي سلاحه اليوم، وإنني متأكد أن الجميع سوف يقبل

[1] Amor CHADLI ; Bourguiba tel que je l'ai connu, Berg international éditions, Paris, France, 2013, pp 70,71.
[2] Jean LACOUTURE ; op.cit, p. 162.

بذلك، هذا الموضوع أنا أضمنه تمامًا، وأرجو أن يترك لي فألتزم به إلى النهاية" [1].

وفي الحقيقة هذه النقطة من أهم نقاط الخلاف مع "صالح بن يوسف"، الذي كان من أشدّ المعارضين لقضية تسليم سلاح المقاومة، فالتفاوض بالنسبة له يجب أن يتم من موقع قوّة والسلاح باليد، وهو الطريق الوحيد للحصول على كل حقوقنا، وقد تبنى هذا الموقف حتى قبل بدأ المفاوضات، وهو ما دفع بالعديد من المقاومين إلى رفض تسليم سلاحهم وتشكيل خلايا ومجموعات مقاومة موالية "لصالح بن يوسف" [2].

عموما هذا الاتفاق المتضمن وضع المقاومة للسلاح لم يطبق إلاّ في شهر نوفمبر، بسبب تأخر صدور النصوص القانونية حسب التصريحات الرسمية الفرنسية، لكن في حقيقة الأمر الدافع لتطبيقه تمثل في اندلاع الثورة الجزائرية يوم 1 نوفمبر 1954، والدليل على ذلك مماطلة فرنسا واختلاف الحجج الواهية حتى نهاية شهر أوت، ثم عادت إلى طاولة المفاوضات بشرط إلقاء المقاومة للسلاح، مع التنبيه أنها رفضت مقترحا من الوفد التونسي بوقف إطلاق النار أثناء المفاوضات، وبمجرد انفجار الثورة الجزائرية وإمكانية التنسيق والتعاون مع مقاومي المغرب وتونس، والذي سوف

[1] منصف الشابي، المرجع السابق، ص 156.
[2] عمار السوفي، المرجع السابق، ص 46.

يؤدي إلى رفع سقف المطالب من الحكم الذاتي إلى الاستقلال التام خصوصا بالنسبة لكل من تونس والمغرب، مع الدعم الكبير لها من المجموعة العربية والأفرو آسياوية، سارعت فرنسا للموافقة على مقترح وقف إطلاق النار في المناطق التي تجري فيها الاتصالات بين وفود الحزب الدستوري الجديد ورجال المقاومة المسلّحة التونسية، لإقناعهم بالاستسلام ووضع السلاح [1]. ومن بين أشهر المقاومين الذين وضعوا السلاح الشهيدين "لزهر الشريطي" و"الساسي السود"، أما أخوه "الطاهر السود" فرفض تسليم سلاحه مؤكدا على مواصلة المقاومة المسلّحة، مستجيبا لنداء "صالح بن يوسف" الذي حذّر من الأهداف الخبيثة والعواقب الوخيمة على القضية التونسية إذا تمّ تجريد مقاتليها من سلاحهم، أكثر من ذلك فقد توجه هذا الأخير إلى مصر في ديسمبر 1954م لإعادة تسليح المقاومة [2].

وبالفعل فمنذ أواخر 1955م، تشكّلت خلايا المقاومة العامّة في "القلعة الكبرى" و"زمردين" و"المقنين" و"سوسة" وحتى المنستير، وكل الجنوب الشرقي الذي يساند "صالح بن يوسف"، فيما أطلق عليه اسم "الثورة الثالثة"، والتي تواصل نشاطها لما بعد الاستقلال في إطار دعم هؤلاء المقاومين للثورة الجزائرية والانخراط في

[1] منصف الثاني، المرجع السابق، ص ص 156، 157.
[2] نفس المرجع، ص 158.

صفوفها، فقد جاء في الصفحة الأولى لجريدة الجزائر الجمهورية Alger Républicain وبالبند العريض عن مواجهة عنيفة على الحدود الجزائرية التونسية في جبال "سيدي احمد" و"العربة" بين مجموعة من الثوار من ضمنهم عدد من مجموعة "طاهر السود" دخلت في معركة مع فرقة من الجيش الفرنسي أسفرت عن سقوط ضحايا من الجانبين [1].

ورغم تشكيك الكثير من السياسيين والمؤرخين في جدوى هذه الثورة الثانية، فإليها يعود الفضل في إجبار السلطات الفرنسية على قبول مطلب الاستقلال التام، بعدما استعملها "بورقيبة" كورقة ضغط على فرنسا أثناء المفاوضات بين الطرفين [2]، والتي تميزت بتباعد وجهات النظر بين الجانبين، ووجود عراقيل أثرت على سيرها منها قضية استمرار المقاومة المسلحة في مقارعتها للقوات الاستعمارية واستمرار إلتحاق المتطوعين بها من التونسيين خصوصا المنجذبين لأطروحات "بن يوسف"، مع انقسام مناضلي الحزب الدستوري الجديد بين مؤيد ومعارض للكفاح المسلح حتى نهاية المفاوضات حيث انتقل هذا الخلاف إلى الشارع، وإلى أعضاء الوفد الخارجي حيث صرّح "صالح بن يوسف" قائلا: "بأن فرنسا

---

[1] Alger républicain, Mardi 5 Janvier 1955.

[2] عادل يوسف: رصد الاحتجاجات المدنية خلال فترة الكفاح المسلّح 1952- 1954 وتأثيرها على مسار الحركة الوطنية إلى غاية 1955، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 147، السنة 39، نوفمبر 2012، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، ص ص 71،72.

تستعمل كل وسائل الضغط والابتزاز لإفشال تلك المفاوضات، وتحاول الآن منحنا حكما ذاتيا شكليا، يجعل منا مسيّرين لنظام كولونيالي في تونس" [1].

ليأتي سقوط حكومة "بيار منديس فراس" في 6 فيفري 1955 [2]، وهذا تحت ضغط اليمين الوسط ومساندتهم لموقف المستوطنين الرافضين للحكم الذاتي من خلال ممثليهما في باريس "انطوان كلونا Antoine COLONA" و قابريال بويو Gabriel Puaux" [3].

ليتولى "إدغار فور Edgard FAURE" رئاسة الحكومة الفرنسية في 23 فيفري 1955 حيث صرّح قائلا: "من الممكن

---

[1] Alger républicain, op cit.

[2] تربط أغلب الكتابات أسباب سقوط حكومة 'منديس فرانس" بالصعوبات التي واجهتها في الحصول على أغلبية برلمانية، فالمعتدلون يتهمونه بأن خطابه في "قرطاج"، قد شجّع الوطنيين في كل المغرب العربي، أما التجمع الشعبي الفرنسي فيتهمه بإفشال مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع C.E.D. أنظر Jean LACOUTURE, op cit, p 162.

[3] لا نجد ذكر لضغط الثورة الجزائرية وتأثيرها في سقوط الحكومات الفرنسية ومنها حكومة "منديس فرانس"، هذا الأخير رغم إجرائه لتعديل بتخليه عن منصب وزير الخارجية لصالح "روبرت شومان" في جانفي 1955م ، مع العلم أن هذا الأخير هو صاحب رسالة 15 ديسمبر 1951م الموجهة لباي تونس والتي يرفض فيها الحكم الذاتي لتونس ويسعى من خلالها لإجباره على قبول السيادة المشتركة. انظر: Hédi BACOUCHE, La nation tunisienne d'hier à aujourd'hui, C.P.U., Tunis, 2007, p 136.
Charles André Julien ; L'Afrique du nord, Algérie, Tunisie, Maroc 1880-1952, Omni Bus, France, 2002, p, 190.

الوصول إلى اتفاق دون إفراط في التنازل" [1]، وقد استطاع هذا الأخير من الوصول بالمفاوضات إلى نهايتها، مع التنبيه للضغط الدولي الذي ساهم في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ونقصد به مؤتمر "باندونغ" في اندونيسيا في 18 إلى 24 أفريل 1955 تحت شعار تضامن آفروآسيوي والداعي لتصفية الاستعمار ودعم ومساندة حركات التحرر مع تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها [2].

وحسب إعلان لجنة تحرير المغرب العربي من القاهرة، فقد أكدّ إرسال وفد مغاربي للمشاركة في مؤتمر وضم كل من "علال الفاسي" عن المغرب الأقصى و"حسين آيت احمد" و"محمد يزيد" عن الجزائر، و"صالح بن يوسف" عن تونس [3].

منذ بداية المفاوضات التونسية الفرنسية سعت هذه الأخيرة إلى إبعاد هذا الأخير عنها، فيما نقل "بورقيبة" إليها فمن "جنيف" بسويسرا انتقل هذا الأخير إلى "باندونغ" في 30 مارس 1955، وكانت ترده معلومات حول سير المفاوضات من حين لآخر عن طريق "المنجي سليم" [4]. فلمّا علم بتوقيع الاتفاقيات وهو في

---

[1] خليفة الشاطر؛ المقاومة والتحرير 1952- 1956، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، الجزء الثالث، تونس 2006، ص 171.

[2] "البصائر"، العدد 312 ليوم 1 أفريل 1955م.

[3] "البصائر"، العدد 314 ليوم 15 أفريل 1955م.

[4] خليفة الشاطر؛ المرجع السابق، ص 173.

أندونيسيا صرّح بما يلي: "إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعها "بورقيبة" وجماعته مع فرنسا... إن الشعب التونسي يرفض تلك الاتفاقيات وهو عازم على إحباطها بجميع ما لديه من وسائل" [1]، كم صرّح بعد ذلك بأنها "خطوة إلى الوراء" [2].

وفي طريق عودته من "باندونغ"، أكدّ من القاهرة على موقفه قائلا: "إن الاتفاقيات نزعت كل قيمة للحكم الذاتي" [3]. أما "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي فاعتبر أن الاتفاقيات هي أعظم خيانة وقعت في شمال افريقيا منذ 250 سنة"، كما عارضها أيضا "عبد الكريم الخطابي"، في خطاباته، مع العلم أنه كان في خلاف كبير مع "بورقيبة"، عندما كان معه في مكتب لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة 1949، بسبب اتصالات هذا الأخير مع السفارة الفرنسية [4].

إن الموقف الفرنسي من مستقبل العلاقات الفرنسية التونسية يرتكز على الفصل بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، فعلى المستوى الداخلي تحاول فرسا التحكم في قضية نقل السلطات

---

[1] أحمد خالد؛ "الهادي نويرة"، مناضل ورجل الدولة، منشورات الزخارف، تونس 2006، ص 355.

[2] Jean LACOUTURE ; op.cit, p, 166.

[3] Archives national d'autre mer, Aix en Provence, France, b 26H/19, Evolution de la situation politique en Tunisie du 1 juin 1955 au 15 aout 1956.

[4] عبد الكريم عزيز؛ المرجع السابق، ص 547.

للتونسيين مع إدراكها لمحدودية تطبيقه على أرض الواقع نظرا للشروط والحدود التي وضعتها أمام نشاط الحكومة التونسية، أما على المستوى الخارجي فهي تطالب بإبقاء رقابتها لهذا المجال إضافة للمجال العسكري أي الدفاع، ثم تقترح في مرحلة ثانية أن تتحول تلك المجالات إلى مشتركة فالتمسك بتلك المجالات – الخارجي والعسكري- مرتبط بالتخوّف الكبير لساسة الجمهورية الفرسية الرابعة من تطوّر الأوضاع في الجزائر، واحتمال فقدانها نهائيا، ولذا لم يكونوا مستعدين لنقل كافة مظاهر السيادة التونسية خصوصا مجالي الأمن والدفاع [1] والبحث في جذور فكرة الإبقاء على الوضع القائم في تونس للحفاظ على الجزائر وكل شمال إفريقيا كممتلكات فرنسية، ورد في مراسلات وتعليمات "جول فيري Jules FERRY" الموجّهة للإقامة العامة في تونس مذكّرا بتعليمات وزير الخارجية "دورين بليهوس" "Drouin L'HUYS"، 1854م في عهد "نابليون الثالث" لممثل فرنسا لدى الباب العالي السيد "موستي" "Moustier": "بأن مصالح فرنسا العليا المرتبطة بامتلاكنا الجزائر لا تسمح لنا بأن نتغاضى عن أي تهديد يمس بالوضع القائم في الإيالة، والحفاظ عليه أصبح يمثل مبدأ أساسيا

[1] Samya EL MECHAT ; les relations Franco-Tunisiennes : histoire d'une souveraineté arrachée (1955-1964), L'Harmatan, France, p, 11.

لسياستنا ... فهو يدافع عن الماضي والمستقبل الاستعماري من أجل مراقبة البحر المتوسط ومعه التواجد الفرنسي في شمال افريقيا" [1].

بالعودة إلى الخلاف اليوسفي البورقيبي فالقطيعة بين الرجلين حدثت يوم 7 أكتوبر 1955 إثر خطاب شديد اللهجة للأمين العام للحزب "صالح بن يوسف" [2]، من جامع الزيتونة إثر صلاة الجمعة قائلا: "إنّ حرّية شمال إفريقيا غير قابلة للتجزئة ولا يمكن لأي شعب من تلك الشعوب، التمتّع بالحرّية ما دام الشعبين الآخرين خاضعان للسيطرة الاستعمارية"، ومنتقدا الاتفاقيات التي "كرّست بكل وضوح ودون أي التباس النظام الاستعماري الموجود، والذي حاربه الشعب التونسي منذ فرض الحماية والذي يحد حتى درجة العدم من مجالات نشاط الحكومة التونسية" [3].

---

[1] François MITTERAND, La France était à Carthage, in présence Française et abandon, tribune libre, Plan, Paris, 1957, p, 69 ; cité par Abdelwaheb HACHICHI, Le mouvement national tunisien entre militantisme et les défis de l'indépendance in Histoire du mouvement national, n° 13, Tunis, 2010, p, 31.

[2] عاد "صالح بن يوسف" إلى تونس قادما من القاهرة في 13 سبتمبر 1955م، وكان في استقباله "بمطار العوينة"، "الحبيب بورقيبة" وأعضاء الحكومة والحزب الدستوري الجديد وسط حضور جماهيري غفير، انظر Geneviève Gaussaud FALGAS, Français de Tunisie, les dernières années du protectorat, éd. Alain Sutton, France, 2004, p, 43.

[3] Khalifa CHATER ; Tahar BEN AMMAR; 1889-1985, édition Nirvana, Tunis, 2010, p, 248.

كما وجّه نداء للشعب التونسي طالبا منه: "التصدي ومحاربة تلك الاتفاقيات، والتضامن مع كل الشعوب العربية والإسلامية التي تكافح وتقاوم الاستعمار، ومساندة المقاتلين في كل من الجزائر والمغرب" [1].

من نقاط الخلاف بين الرجلين أسلوب التعامل مع السلطات الفرنسية فمن جهة اختيار "بورقيبة" مهادنة هذه الأخيرة وعدم مجابهتها مستعملا أسلوب خذ وطالب، أو ما أطلق عليه سياسة المراحل، مصرّحا مباشرة بعد عودته إلى تونس في 1 جوان 1955 بما يلي: "إن الاستقلال يبقى الهدف النهائي... وإن التطبيق الدقيق للاتفاقيات يتطلب منا إيجاد الصيّغ التي تحقق الشراكة مع الصادقة والتضامن بين البلدين" [2].

كما أنّه صرّح لمبعوث جريدة لوموند "Le Monde" قبل بدء المفاوضات: "إن مصلحة فرنسا تقتضي أن نتفاوض مع حزب رجاله عصريون، لائكيون، كوّنتهم فرنسا، ويحيون بعبقريتها وبثقافتها و بالمبادئ التي علّمتهم..." [3].

أما فيما يخص موقفه من الثورة الجزائرية فقد صرّح قائلا: "إن الحكم الذاتي لتونس لن يدوم، فهذا الوضع سيُمكن البلد وهو تحت قيادة حزب متّحد من الحصول على استقلاله التام وسيادته المعترف

---

[1] A.O.M.B. 26H/19 et Jean GANIAGE, p 557.
[2] Jan LACOUTURE ; cinq Hommes, op cit., p, 164.
[3] عمار السوفي؛ المرجع السابق، ص 78.

بها على المستوى الدولي، وسوف يكون أكثر نفعا وفعالية لتحرير الجزائر، بدل التجنّد إلى جانبها في مواجهة الجيش الفرنسي" [1]. وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه "احمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي سعى إلى التوسط بين الرجلين مؤكدا أنّه إضافة للخلاف حول اتفاقيات الحكم الذاتي بين الرجلين فهناك الخلاف حول الموقف من الثورة الجزائرية، فقبول الحكم الذاتي بالنسبة "لصالح بن يوسف" يعني خيانة الثورة الجزائرية، وهذا عكس موقف "احمد بن صالح" المؤيد لبورقيبة حيث صرّح قائلا: "ما هو الأفضل للثورة الجزائرية، تونس تحت الحكم الذاتي بإمكانها أن تصبح قاعدة حيوية للثورة الجزائرية، أو إرسال آلاف التونسيين للمشاركة في الثورة" [2].

وحول الروابط والعلاقة بين الثورة الجزائرية وتطوّر الأوضاع في كل من تونس والمغرب نقل الصحفي الفرنسي "يول بالطا" " Paul BALTA" في حوار له مع الرئيس الراحل هواري بومدين "أكّد فيه هذا الأخير بأن جبهة التحرير الوطني أمضت على اتفاق سرّي بداية 1955م في إطار ميثاق القاهرة، مع كل من "علال الفاسي" و"صالح بن يوسف"، والذي نصّ على تعهد كل من المغرب وتونس في الدخول في الكفاح المسلّح إل جانب الثورة الجزائرية ضد فرنسا، لكن هذا الاتفاق لم يطبّق فالزعيم المغربي وجد معارضة من قادة

[1] Amor CHADLI ; op cit. p, 7.
[2] Nora BORSALI ; op cit, p. 32.

حزب الاستقلال، أما "صالح بن يوسف" فوقف في وجهه "الحبيب بورقيبة" [1].

وفي تقييمه للخلاف بين الرجلين يضيف، أحمد بن صالح "بأن هناك خصومات قديمة بين الرجلين غذّتها الصحف ووسائل الإعلام التي أدت إلى الاستنتاج التالي، أن "بورقيبة" فرنكفوني و"بن يوسف" يمثل العروبة والإسلام" [2].

استنجاد بورقيبة بالقوات الفرنسية لتصفية المعارضة اليوسفية ومنع التحامها مع الثورة الجزائرية:

بعد مؤتمر "صفاقص" [3] أصدر الديوان السياسي بلاغا بحل الأمانة العامة، وتكوين لجان ملاحقة ومطاردة أنصار "صالح بن يوسف" [4]. حيث استنجد "بورقيبة" بالقوات الفرنسية التي تلقت الأوامر بالتعامل بقسوة مع المعارضة اليوسفية [5]. كما عبرّت

---

[1] Paul BALTA ; Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, La Découverte, essais, Paris, 1990, p, 22, cité par Abdelwahab Hachici, p, 30

[2] Noura BORSALI ; op cit, p, 32.

[3] انعقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في مدينة "صفاقص" معقل "احمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد التونسي لشغل وذلك بين 15 و 18 نوفمبر 1955م، حيث اتخذ قرار طرد "صالح بن يوسف" من الحزب والمصادقة على اتفاقيات الحكم الذاتي، انظر:
Geneviève GOUSSAUD FALGAS ; op, cit, p, 44.

[4] عبد الكريم عزيز؛ المصدر السابق، ص 552.

[5] Jean LACOUTURE ; op, cit, p, 75.

الحكومة الفرنسية عن استعدادها "لوضع قوات الشرطة تحت إشراف الحكومة التونسية في تصديها للأخطار التي يمثلها أنصار صالح بن يوسف" [1] وهو ما تمّ فعلا في 8 ديسمبر 1955م حيث قامت سلطة الاحتلال بالتنازل عن قوّات الأمن (الشرطة) لصالح الحكومة التونسية [2]. مع مواصلة دعمها ومساندتها وتوجيهها ميدانيا.

في هذه الفترة الحاسمة من أجل الاستقلال بدأت خطة "بورقيبة" في إبعاد وتصفية كل من يمثل تهديدا لطموحاته بالتعاون مع المخابرات الفرنسية، فمن مجموع أول مكتب سياسي للحزب الدستوري الجديد، لم يبقى إلاّ هو في السلطة وعلى قيد الحياة، وهذا ليس صدفة فهؤلاء الأعضاء إما أبعدوا أو تمّ اغتيالهم [3].

---

[1] Khalifa CHATER, op.cit, p, 263.

[2] Amor CHADLI; op, cit, p, 75

[3] بدأت تصفية المنافسين السياسيين "لبورقيبة" باغتيال المنصف باي" الملك الشهيد الوطني في فرنسا بوجوده لم يكن هناك مكان "لبورقيبة"، ثم تلاه اغتيال "فرحات حشاد" الذي عبّد الطريق لبورقيبة، ثم يأتي إبعاد "صالح بن يوسف" من قيادة الحزب عن طريق مؤامرة داخلية. ثم تم اغتياله في ألمانيا على يد رجال بورقيبة، انظر، Kamel CHENOUFI et Gilles GALLO; op cit, pp 30-31.
في 15 ديسمبر 1973، في محاضرة أمام طلبة المعهد العالي للصحافة وعلوم الإعلام قال بورقيبة: "طلبت من حسان بن عبد العزيز" أن يقدم لي المتطوعين اللذين قاما باغتيال "صالح بن يوسف" في فندق بألمانيا من أجل تقليدهما وساما شرفيا والذي خلّص تونس من هذه الأفعى"، انظر: Noura BORSALI; Bourguiba l'épreuve de la démocratie 1956-1963, SFAX, Samed éditions, 2008, p, 110 in Anissa EL MATERI HACHED, op. cit, p, 252.

وفي 28 جانفي 1956م بدأت الحملة القمعية والمفاجئة والواسعة من طرف الحكومة التونسية تساندها قوات فرنسية بتوجيه وقيادة "المنجي سليم" وزير الداخلية - كان لمدّة طويلة نائبا لصالح بن يوسف [1] - ضد مؤيدي هذا الأخير، أما هو فتمكن من الفرار إلى "ليبيا" بعدما علم بأمر إلقاء القبض عليه ممضى من "منجى سليم" [2].

وفي 29 جانفي 1956م قرّرت الحكومة التونسية إنشاء "محكمة عليا" لمعاقبة كل من يقوم بعمليات تخريبية أو مهاجمة الخلايا الدستورية أو القيام بعمليات فدائية ضد القوات الفرنسية [3].

ما سعى لتحقيقه "صالح بن يوسف" ومجموعات المقاومين اللّذين بقوا أوفياء لضرورة مواصلة الكفاح المسلّح والالتحام بالثورة الجزائرية والمغربية تحقيقا للاستقلال التام للدولة، عملت السلطات الاستعمارية على إجهاضه وإفشاله ميدانيا وعسكريا كما سبقت الإشارة له، حيث انعقد مجلس الوزراء الفرنسي لتدارس قضايا الشمال الافريقي، وخصص الجزء الأكبر منه لدراسة الأوضاع في كل من تونس والمغرب، مع اشتداد نشاط المقاومة المسلّحة، اما الوضع في الجزائر فقد تمّ تهميشه والسكوت

[1] Mohamed Bechir HALAYEM, op, cit, p, 41.
[2] A.O.M b 26H/19.
[3] Amor CHADLI ; op, cit, p, 76.

عنه[1]. واللافت للانتباه أن التغطية الإعلامية الفرنسية للثورة الجزائرية وتطوّر القضية التونسية تنتهي إلى استنتاج أن السلطات الاستعمارية وأجهزتها المختلفة قد أفشلت كل المحاولات الرامية لتوحيد صفوف المقاومة المسلحة بين البلدين، أو قضت على جميع العناصر المتسلّلة عبر الحدود بين البلدين، ومنها مثلا قضية تصفية أحد المقاومين والمدعو "محمد الجزيري اليعقوبي" في مدينة تونس الذي عاد إلى أهله، لكنّه في الحقيقة كان يعمل على إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والرجال وتدّعي سلطة الاحتلال أن المؤامرة التي تمّ اكتشافها تهدف إلى إعادة الاضطرابات والمواجهات من خلال تصفية عدد من الشخصيات التونسية وتعطيل المفاوضات بين تونس وفرنسا، والقيام بالتنسيق مع الثوار بالقطر الجزائري، وتؤكد سلطة الاحتلال أن هذا النشاط يلقى الدعم من أعداء فرنسا في كل من ليبيا ومصر[2].

وعلى هذا الأساس قرّرت السلطة الاستعمارية غلق الحدود الجزائرية التونسية ابتداء من 16 جويلية 1955م، وذلك للحيلولة دون تسرّب الأسلحة والذخيرة والمقاومين من تونس إلى الجزائر[3].

---

[1] "البصائر"، العدد 308، ليوم 4 مارس 1955، ص 308.

[2] "البصائر"، العدد 313 ليوم 18 أفريل 1955ن ص 347.

[3] "البصائر"؛ العدد 327 ليوم 15 جويلية 1955م، ص 92.

في الأخير بقي أن نشير بأن "بورقيبة" قبل توجّهه إلى فرنسا تلقى الدعم من المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد المجتمع في تونس، مؤكدين على ضرورة اختصار مراحل نقل المسؤوليات، وبأن الحزب الدستوري لا يعتبر نفسه مقيدا باتفاقيات الحكم الذاتي الممضاة في 3 جوان 1955 [1].

وما يلفت الانتباه في هذا الموضوع أن وسائل الإعلام في تلك الفترة سواء في تونس أو فرنسا، أكّدت أن التوصيات النهائية لمؤتمر الحزب الدستوري الجديد والتي سوف تكون قاعدة التفاوض الجديد مع فرنسا هي نقل حرفي لمشروع وشروط "صالح بن يوسف" للدخول في مفاوضات مع فرنسا والأكيد أن "بورقيبة" وأنصاره سعوا لهذه المناورة إلى سحب البساط تحت أرجل الأمين العام، كما كان هدفهم أيضا تكييف قضية تونس مع القضية الجزائرية، وردّا على انتقادات دول المشرق العربي والتي حيّت فيها الثورة الجزائرية، وردّا على تساؤلات المجموعة الأفروآسيوية الحاضرة في المؤتمر حول الموقف الذي يجب أن تتخذه في الأمم المتحدة [2].

وتكملة للأدوار خاطب آلان سفاري Alan Savary كاتب الدولة الفرنسي المكلّف بالشؤون التونسية والمغربية البرلمان الفرنسي حول خطورة الأوضاع بتونس، وقضية فرار صالح بن

[1] Habib BOULARES; op, cit, pp 672, 673.

[2] Habib Boulares, op, cit, pp 676, 677.

يوسف إلى ليبيا، ولقائه بأحمد بن بلّة وإمكانية تشكيل عصابات فدائية مسلّحة والتنسيق مع الثورة الجزائرية، سوف يساهم في تأزم الأوضاع أكثر في تونس [1].

هذا التهديد "اليوسفي" واحتمال التنسيق مع الثورة الجزائرية مثل ورقة ضغط في يد "بورقيبة" على الحكومة الفرنسية لمراجعة اتفاقيات الحكم الذاتي، كما استغل رضوخ فرنسا لشروط السلطان "محمد الخامس" في التفاوض على الاستقلال التام إثر نقله من "مدغشقر" إلى فرنسا وتحديدا في سال سان كلود Celle Saint Claud ثم عودته إلى المغرب في 18 نوفمبر 1955م، وهو التاريخ الذي يحتفل فيه المغرب باستقلاله إلى اليوم وفي طريقه إلى فرنسا لم ينسى "بورقيبة" وعد "منديس فرانس" له بأن تونس ستبقى في المقدمة en tête du [2]peloton، لكن هذا الوعد لم يتحقق فقد سبقه إليه المغرب.

[1] عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 552.

[2] Jean LACOUTURE, op cit, p, 167.